

العنوان : الضريبة البيئية وأثرها في مكافحة التلوث البيئي

أ. حروشي جلول، جامعة أدرار.

مقدمة:

إذا كانت البيئة كل ما يحيط بالإنسان، تقدم له أسباب الحياة، فإن تلوثها هو أخطر ما يهدد هذه الحياة ويحول دون قدرة البيئة على استمرار العطاء والتجدد للوفاء بمطالب الإنسان. مع نهاية القرن العشرين تزايد الإدراك والانتباه لمشكلات البيئة وتعددت الاهتمامات بالأساليب التي تحد من تدهورها.

وكما أن البيئة شاملة من حيث إنها تتضمن كل شيء على الأرض وباطنها وما يحيط بها فإنه لمعالجة المشاكل البيئية يجب الإطلاع والمعرفة بالعلوم المختلفة، بالإضافة إلى أن مشاكل البيئة يمكن تناولها في إطار محلي وقومي وعالمي.

بناء على ما سبق فإن الأهداف البيئية لا يمكن تحقيقها دون قيام الحكومات بإعداد السياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وبالتعاون البيئي على كل الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

وأمام اتساع المجال للدراسات المتعلقة بالبيئة فقد كان التوجه في هذا البحث نحو أهم مشاكل البيئة وهو التلوث بالاستناد إلى الإطار الاقتصادي الذي تمارس من خلاله الحكومة سياساتها على اعتبار أنها السلطة المسؤولة عن إعداد هذه السياسات وتنفيذها.

وحيث إن قلة من الناس يرون أية علاقة بين النظام الضريبي وموضوع التلوث البيئي فقد آثرنا أن نشد الانتباه إلى هذا الجانب وانطلاقاً من ذلك فقد اخترنا أن يركز موضوع بحثنا هذا على النظام الضريبي ووضع السياسات الضريبية التي تزيل أو تقلص من آثار التلوث وتكاليفه في البيئة الاقتصادية والاجتماعية

مشكلة الدراسة :

بما أن البيئة هي الإطار الذي يمارس فيه الإنسان نشاطه ونتيجة لنمو وتنوع النشاط الإنساني والتقدم التكنولوجي المتنامي، فقد تعرضت البيئة بمختلف عناصرها للتدهور الشديد والمستمر. وإزاء ذلك أصبحت القضايا البيئية من القضايا المحورية والتحديات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والبشرية خلال هذا القرن.

وبالرغم من التباين الواضح في مفهوم التلوث بين الكتاب والمختصين ، إلا أن الجميع متفق على تأثيره السلبي على الحياة، وأن إمكانيات الإيقاف التام لآثاره السلبية أمر غير ممكن عمليا ، وبالتالي فإن الحديث عن معالجة التلوث يعني تخفيض معدلات التلوث إلى المستويات القياسية والمقبولة عالميا. ولقد عرفت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التلوث بأنه:

قيام الإنسان بطرق مباشرة أو غير مباشرة بإضافة مواد أو طاقة إلى البيئة ، تترتب عليها آثار ضارة يمكن أن تعرض صحة الإنسان للخطر أو تمس الموارد البيولوجية أو الأنظمة البيئية على نحو يؤدي إلى تأثير ضار على أوجه الاستخدام المشروع للبيئة .

وخير مثال على التعريف السابق الكميات الهائلة من المخلفات اليومية، فمثلا في مصر يتم إنتاج 52.250 مليون طن يوميا من ملوثات الهواء و110 مليون طن من النفايات الصلبة وما يعادل 27.5 مليون طن من عوادم المياه ، ولقد تحمل الاقتصاد المصري ما يفوق الـ 50 مليار دولار كتكاليف وخسائر نتيجة التلوث البيئي³⁰ .

وفي مدخل السوق إن دور النظام الضريبي كجزء من السياسة البيئية المتبعة (إن وجدت) يكاد يكون غير موجود ، حيث تقتصر الإجراءات الضريبية المستخدمة على إعفاء المعدات الجديدة المستوردة من الضرائب الجمركية والسماح في بعض الأحيان بخصم نسب معينة من قيمة هذه المعدات الجديدة من وعاء ضريبة الدخل في ظل شروط وقيود معينة.

ومن الجدير ملاحظته أيضا أنه عندما يتم الحديث عن إصلاح ضريبي، غالبا ما تغفل الجوانب البيئية في هذا الإصلاح.

لذلك في ظل ما هو سائد حاليا فمن المتوقع أن يكون للإصلاح الضريبي دور فعال ولو جزئيا في بداية الأمر من أجل تحفيز الأفراد على تخفيض معدلات التلوث الناتجة عن ممارسة نشاطاتهم الإنتاجية.

هدف البحث:

يكمن الهدف الرئيسي لهذا البحث في إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام الضريبي بمختلف أدواته في التأثير الإيجابي على قرارات الوحدات الإنتاجية من أجل التحكم في مستويات التلوث المترافقة مع نشاطاتهم الإنتاجية من أجل تخفيض مستويات التلوث إلى حدود مقبولة.

ومن أجل هذا سوف يتم التركيز على النقاط التالية:

1- أدوات النظام الضريبي: - الأدوات المباشرة.

2- الأدوات غير المباشرة.

- صعوبات ومشاكل التطبيق لنظام الضرائب على التلوث (في الدول النامية)

1- أدوات النظام الضريبي:

تمثل السياسة البيئية مجمل الإجراءات الضرورية للمحافظة على البيئة وتحسين نوعيتها ، وذلك بهدف تجنب الأضرار الحالية والعمل على إزالتها وجعلها عند أدنى مستوى ممكن وترك مجال حياة الأجيال القادمة.

وتستند هذه السياسة على مجموعة من الأسس والمبادئ نذكر منها:

مبدأ المتسبب - مبدأ العبء الجماعي - مبدأ الوقاية أو الحيطة - مبدأ التعاضد والتعاون.³¹

ولكي تجد السياسة البيئية طريقها إلى التطبيق العملي لا بد من أن تستند إلى أدوات مساعدة لتطبيقها سواء كانت أدوات غير مالية (الأوامر والتعليمات البيئية - التشريعات....) أو أدوات تعتمد على الواردات والنفقات العامة وتشمل حماية البيئة بتمويل مباشر من الرسوم والاشتراكات والضرائب والتصاريح البيئية*.

على الرغم من تعدد المداخل العلمية المستخدمة في معالجة مشاكل التلوث البيئي ، إلا أن أكثر هذه المداخل شيوعا واستخداما هو مدخل السوق ، حيث تتبلور منهجيته في الاعتماد على الأدوات الاقتصادية بصفة عامة وعلى الضريبة بصفة خاصة في إدخال الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية ضمن قوى الطلب والعرض المتعلقة بتلك الأنشطة.

ويعتبر النظام الضريبي بما يتضمنه من أشكال مختلفة من الضرائب والحوافز الضريبية إحدى الأدوات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها في زيادة تفعيل قوى السوق في معالجة مشكلة التلوث في الدول النامية بصفة خاصة.

ومن أهم أدوات النظام الضريبي التي يمكن الاعتماد عليها في معالجة مشكلة التلوث والحد من آثارها السلبية ما يلي:

1- الأدوات المباشرة:

أ- الضريبة على المنتجات output tax:

تقوم الحكومة بفرض ضريبة قيمة أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها تلوث للبيئة وإحداث أضرار اجتماعية ، وذلك بهدف تخفيض حجم الملوثات إلى المستويات المقبولة اجتماعيا³².

وفي ظل وجود أكثر من وحدة إنتاجية في نفس الصناعة أو النشاط ، يلوث إنتاجها البيئة المحيطة فإن فرض ضريبة موحدة على الإنتاج لمختلف الوحدات الإنتاجية المسببة للتلوث لن يكون كافيا لتخفيض معدلات

³¹ - مجلة البيئة والتنمية - المجلد الثاني ، العدد 9 ، بيروت ، 1997 ، ص 40.

* التصاريح البيئية: تصاريح قابلة للتداول ، تخول صاحبها الحق في ابتعاث كمية معينة من التلوث أو شراء حق استخدام أجزاء من البيئة كمستودع للمخلفات.

³² - DAVID cl Nellor, D.C. "Environmental Taxes " Washington. 1995, 108-109.

التلوث إلى المستويات المقبولة اجتماعيا ، بل من المتوقع أن يصاحب ذلك اختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح بعض الوحدات وفي غير صالح البعض الآخر.

لذلك لابد من التمييز في سعر الضريبة (مقدار الضريبة للوحدة) بين مختلف الوحدات الإنتاجية وبين المناطق الجغرافية المختلفة لكي تزداد فاعلية هذا الشكل من الضرائب في معالجة مشاكل التلوث ، وللمحد من الأثر السلبي للضريبة الموحدة على نمط تخصيص الموارد بين الوحدات الإنتاجية المختلفة التي تنتج نفس السلع والخدمات نظرا للتباين الشديد في الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة النشاط الصناعي لنفس المنتجات من منطقة جغرافية أخرى وفقا لاختلاف الطاقة الاستيعابية.

يترافق هذا النوع من الضرائب مع وجود نظم للتخلص من السلعة أو مدخلات إنتاجها من خلال إعادة التدوير أو توافر بدائل سلعية بيئية سليمة.

وهنا لا يجب النظر إلى مدى توافر البدائل من الناحية الفنية فقط، ولكن أيضا من الناحية الاقتصادية وسعر البديل ونسبة سعر المدخل إلى جملة تكلفة السلعة.

وكذلك فإن معدل هذا النوع من الرسوم له أهمية قصوى في الانتقال من سياسات بيئية علاجية إلى سياسات وقائية أخرى.

وإن الوضع في المجموعة الأوروبية خير دليل على ذلك، فلقد خلصت إحدى دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ضرورة رفع معدلات هذه الضرائب من بلدان أوروبا إذا كان استهلاك هذه السلع يتراجع.

و لا يخفى ما لهذه الضرائب إن طبقت بطريقة صحيحة من آثار على حث البحث العلمي على إعادة إيجاد البدائل السليمة بيئياً، وكذلك تمثل هذه الضرائب مورداً نقياً لبرامج مكافحة التلوث وإعادة التدوير.

ب- ضريبة النفايات أو الانبعاثات : Emission Tax

تختلف هذه الضريبة عن سابقتها في أنها تفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تمارس دور الأسعار السوقية للتكلفة الخارجية للتلوث. فهي تعكس قيمة الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة.

ووفقا لهذه الضريبة يسعى المنتجون إلى تخفيض الانبعاثات من خلال مجموعة من الإجراءات كـ بعض التغييرات في نوعية المدخلات المستخدمة أو التحول إلى إنتاج منتجات أخرى أقل تلويثاً.

وبالتالي فإن جوهر استخدام هذا الشكل من الضريبة هو إعطاء الحرية للمنتج الملوث للبيئة في البحث واختيار الطريقة الملائمة لتخفيض حجم الانبعاثات الملوثة للبيئة إلى مستويات مقبولة.

ويترتب على هذه الضريبة وفق الشكل السابق ما يلي:

1- إجبار المنتج على دفع تكلفة إضافية تتضمن تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها مما يحفز المنتج بدوره إلى التحكم بمستويات النفايات المصاحبة للإنتاج كي لا يتحمل تلك التكلفة الإضافية.

ففي القطاع الخاص سوف يقارن المنتج دائماً بين تكلفة التحكم بمستوى التلوث وبين تكلفة التخلص من النفايات والمخلفات التي تمثلها الضريبة المفروضة.

2- طالما أن هدف الوحدة الاقتصادية تدنية التكاليف أو تعظيم الربح فإن هذا الهدف لن يتحقق إلا عند المستوى الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية للتحكم بالتلوث مع معدل الضريبة على النفايات. وبالطبع سوف يتوقف المنتج عن تخفيض حجم الملوثات عندما تتساوى التكلفة الحدية لتخفيض الملوثات مع معدل الضريبة.

وفي ظل المنافسة في السوق تسعى المؤسسات الإنتاجية إلى تخفيض تكاليف الإنتاج لعجزها عن رفع السعر في السوق، وبالتالي فإن تخفيض الملوثات يعتبر أحد الوسائل المحققة لهذا الغرض. أما في حالة الاحتكار فإن قدرة المنتج على نقل عبء الضريبة إلى المستهلكين سوف تكون كبيرة ومن ثم سيفل التأثير الإيجابي لهذه الضريبة في تقليص معدلات التلوث البيئي.

إن الضريبة المفروضة على النفايات أو المخلفات ستجعل المنتج أو المؤسسة ينظران إلى هذه المخلفات على أنها مدخل إنتاجي وسوف يبحث عن توليفة مثلى من المدخلات الإنتاجية ، تكون فيها المخلفات أو النفايات المعالجة- التي تعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج بما فيها الضريبة - إلى أدنى مستوى ممكن. وبشكل عام فإن الضريبة على النفايات تجعل استخدام البيئة كمستودع للنفايات أمراً يخضع للتسعير بدلاً من كونها سلعة حرة مشاع ، حيث تضع الحكومة حقوقاً لملكية موارد البيئة التي يجب الدفع مقابلها ، وبالتالي ستدخل هذه الموارد بعين الاعتبار كتكاليف إضافية ضرورية للقيام بأنشطتها.

و يعاني فرض ضريبة النفايات من الصعوبات التالية:

1- أنها تسمح بالوصول إلى حجم إنتاج مع مستويات التلوث إلى مستويات مثلى اجتماعياً في حالة المنافسة غير الكاملة ، ففي هذه الحالة سوف ينقل الجزء الأكبر من الضريبة إلى المستهلكين دون الاهتمام بمعالجة النفايات طالما أن المستهلك هو الذي يتحمل العبء الأكبر من هذه الضريبة .

2- الجمود وعدم المرونة حيث إن فرض ضريبة موحدة على كل وحدة من وحدات التلوث بغض النظر عن طبيعتها وحجم إنتاجها ونشاطها الملوث سوف يضر بالمشروعات الصغيرة خاصة في أوقات الكساد.

و بالتالي سيكون أمام هذه الوحدات الاختيار بين بديلين:

أ- الاستمرار في إنتاج نفس حجم الإنتاج مع نفس مستوى التلوث قبل فرض الضريبة مع الالتزام بدفع الضريبة.

ب- أن تقوم الوحدة الاقتصادية بالاستثمار في نوع معين من التكنولوجيا لتخفيض مستوى التلوث بدلاً من دفع الضريبة.

وكل بديل من البديلين السابقين يرتب على الوحدة الاقتصادية أن تتحمل تكلفة إضافية.

وهنا من المفيد أن نبين ما هي المشكلات التي تواجه الحكومة عند فرض الضريبة على المنشآت أو الوحدات الاقتصادية الملوثة للبيئة:

1- صعوبة التوصل إلى المستوى المناسب للضريبة الحكومية الواجب فرضها على المنشأة

الملوثة للبيئة ، فهناك عدة صعوبات في هذا الإطار :

* - صعوبة تقدير التكاليف الخارجية للأنشطة الإنتاجية للمنشآت.

* - صعوبة التعريف الواضح للمفاهيم المتعلقة (بوحدات معالجة المياه) قبل استخدامها عند تحديد الضريبة الحكومية على المنشآت المسببة للتلوث.

2- صعوبة تنفيذ وإدارة الضرائب الحكومية إذا ما اتسم عمل السلطات بالبيروقراطية وانتشار الرشوة والفساد الإداري.

وعند فرض الضرائب الحكومية على المنشآت الملوثة يتوجب التالي:

- اتسام هذه الضرائب بالمرونة وفقا لنوع النفايات، المنطقة الجغرافية الملوثة، مدى ارتفاع التكلفة الاجتماعية للنشاط الإنتاجي للمنشأة.

- استخدام جزء كبير من الإيرادات الضريبية المفروضة على المنشآت الملوثة للبيئة في تدعيم بحوث تكنولوجيا معالجة النفايات وتطبيق طرق أكثر كفاءة للتقليل من كمية النفايات.

2- الأدوات غير المباشرة:

تتضمن هذه الأدوات أشكالاً متعددة نذكر أهمها:

1- السماح للوحدات الإنتاجية التي تمتلك تكنولوجيا إنتاجية جديدة تقلل من التلوث البيئي بالاعتماد على الاستهلاك المعجل ومعونات الاستثمار في حساب أقساط الاستهلاك لأغراض الضريبة ، وذلك في نطاق حساب ضرائب الدخل مما يساعد في تحقيق وفورات ضريبية تساهم بنفس الوقت في تحفيز المشروعات على تخفيض مستويات التلوث.

2- إعفاء العدد والآلات غير الملوثة للبيئة من الضريبة الجمركية وضريبة المبيعات ومن ثم تخفيض تكلفة الحصول عليها.

3- السماح بخصم أقساط قروض تمويل التكنولوجيا المعالجة للتلوث البيئي من وعاء الضريبة التي تفرض على الدخل، بالإضافة إلى خصم الفوائد بدون حد أقصى.

و لقد شاع في الدول المتقدمة خاصة استخدام الأدوات التالية إلى جانب الأدوات الضريبية السابقة:

أ - نظام الودائع والتأمينات الإرجاعية: Deposit – Refund System

و هو نظام قائم على فكرة فرض رسوم أو ضريبة على المتسبب في التلوث لمقابلة خسائر التلوث المحتملة على أن يتم استرجاعها لدافعها في حالة قيامه بإعادة تدوير المواد الملوثة أو إجراء عمليات من شأنها علاج التلوث.

كذلك فإنه في ظل هذا النظام يدفع المستهلكون عند الشراء مبلغاً معيناً من المال كوديعة أو تأمين يتم استردادها مرة أخرى عند إرجاعه لتلك السلعة التي يفترض التخلص منها بمعرفة المستهلك ، وسوف يؤدي ذلك إلى أضرار بيئية يكون الإرجاع إلى مركز معين لإعادة التدوير أو التخلص السليم منها.

ويطبق هذا النظام بالنسبة للسلعة التي لا تستهلك كلية بمعرفة المستهلك أو التي يمكن استخدامها مرة أخرى مثل حاويات الأغذية والمشروبات وعبوات الأسمدة.

ويعد النظام السابق أداة اقتصادية تجمع بين حافز ضريبة التلوث وبين آلية التحكم في التكاليف التنظيمية ، وهي وسيلة تجمع بين الدفع مقابل الخسائر المحتملة للنشاط وبين ضمان رد تلك الرسوم والضرائب مقابل المحاولات الإيجابية للتقليل من التلوث .

ب- نظام الدعم والإعانات: Subsidies

يشمل هذا النظام الدعم والإعانات من المنظور الاقتصادي البيئي كالمنح أو القروض منخفضة الفائدة أو المعاملة الضريبية المحفزة والتي يكون من شأنها العمل على تحفيز الملوثين لتغيير سلوكهم الضار بالبيئة . و يساهم هذا النظام في خفض تكاليف إجراءات التحكم بالتلوث إلى مستويات يمكن للملوثين تحملها ، فمثلاً

قد تمنح الدولة بعض الأموال للمشاركة في قيام مصنع ينفذ برامج لحماية البيئة أو المشاركة في تدريب العاملين أو العمل على دفع البحث العلمي لحل مشكلة فنية معينة ، كما يمكن من خلال معاملة ضريبية تفضيلية (سعر أقل للضريبة - إعفاء كلي أو جزئي) حث الملوثين على المشاركة الفعالة في حماية البيئة، فمثلا في هولندا تتمتع المنشآت التي تستخدم المخلفات كمدخلات بخصم 20 % من الضريبة على العائد . لكن ما يعيب هذا النظام أنه يؤدي إلى استمرار النشاط الملوث ولا يحفز الهجرة إلى نشاط آخر سليم بيئياً وكذلك يسفر عن تغيير جذري في عمليات الإنتاج أو مدخلات هذه العملية.

ج- نظام تصاريح (رخص) التلوث القابلة للتداول: Tradable Permits Pollution

إن تصاريح التلوث القابلة للتداول تقوم على أساس تحديد مستوى معياري للتلوث وتحديد مقدار الانبعاثات التي يحدثها الملوثون.

وتهدف هذه التصاريح إلى التحكم في غازات الاحتباس الحراري بشكل خاص والملوثات الأخرى بشكل عام، حيث تقوم السلطة بإصدار تصاريح قابلة للتداول تخول حائزها الحق في انبعاث كمية معينة من الملوثات.

يمكن تشبيه هذه التصاريح كأنها سوق خاص بحقوق التلوث حيث يتم شراء حق استخدام جزء من البيئة كمستودع للمخلفات،

ويتم تحميل سعر معين مقابل الحصول على حق استخدام الموارد الطبيعية أو البيئية كمواقع للتخلص فيها من المخلفات.

والفكرة في تحميل هذا السعر أن يكون هناك عبئا ماليا مباشرا على من يزيد استخدام مثلا مصادر المياه لمثل هذه الأغراض.

ووجود سعر مقابل استخدام البيئة يقوم حقيقة على أن إجمالي المعروض (الهواء النقي - الماء النقي - الأرض النقية) محدود ولا يكفي لمقابلة الطلب عليه ، وهذا يوضح بدوره ضرورة تسعير حق استخدام البيئة لأغراض التخلص من النفايات.

فلو وجد كل فرد نفسه مضطرا لدفع سعر محدد مقابل الحصول على خدمات الموارد البيئية كمستودع لمخلفاته سيفكر مرتين قبل الإقدام على هذا العمل.

يمكن للحكومة التدخل من خلال استخدام علاقة (السعر - الكمية) في تحديد أسعار التصاريح التي تسمح للوحدات الإنتاجية بمقتضاها التخلص من كمية محددة من مخلفاتهم بإلقائها في البيئة ، وهذا الأسلوب سيحقق نفس الهدف الذي تحققه نتيجة التدخل الحكومي المباشر بالحد الأدنى من التكاليف.

و تقوم الحكومة بعملية التسعير لهذه التصاريح عن طريق:

1- إصدار عدد من تصاريح التلوث على أن تكون كمية التصاريح المصدرة مقيدة بمستوى التلوث المعياري الذي تحدده السلطات.

2- السماح بتسويق (تبادل) تلك التصاريح بين مسببي التلوث، ومن ثم سيتحدد سعر هذه التصاريح من خلال تفاعل قوى الطلب على التصاريح والعرض منها الذي يكون عديم المرونة لأنه محدد من جانب الحكومة وفقا لمستوى التلوث المعياري المحدد.

فإذا كان السعر أقل من السعر المطلوب لتحقيق المستوى المعياري للتلوث، فإن الحكومة سوف تشتري التصاريح ليرتفع السعر والعكس صحيح حتى يتم الوصول إلى المستوى المعياري للتلوث. ولكن إذا وجدت الحكومة أن أسعار التصاريح أعلى مما يجب وبشكل يعوق النمو الاقتصادي وأن التلوث أصبح أقل من المستوى المعياري ، فإنها سوف تصدر تصاريح تلوث إضافية لتزيد المعروض منها وبالتالي ستخفض أسعارها، وتشجع على دخول مشروعات جديدة في أسواق التصاريح.

2- صعوبات ومشاكل التطبيق لنظام الضرائب على التلوث (في الدول النامية):

إن الاعتماد على النظام الضريبي في معالجة مشاكل التلوث هو الأسلوب الأكثر شيوعا على المستوى الدولي، حيث تعد ضريبة النفايات من أكثر أشكال الضرائب استخداما. ولقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي OECD بإجراء مسح على أربع عشرة دولة عام 1987 واتضح أنه من بين 153 حالة تطبيقية لأدوات السوق في معالجة التلوث البيئي هناك 81 حالة اعتمدت على ضرائب التلوث، وقد كانت تلك الضرائب حافزا حقيقيا على تحسين جودة ونوعية البيئة بالإضافة إلى المورد المالي الذي حققته.

فاستطاعت كل من سويسرا واليابان التحكم بالتلوث الضوضائي من خلال ضرائب التلوث ، وكذلك تمكنت ألمانيا وإيطاليا من التحكم بتلوث المياه بالإضافة إلى أن كل من فرنسا وفنلندا حققتا أهدافا مالية إلى جانب الأهداف البيئية من جراء تطبيق ضرائب التلوث.

إن استخدام الضريبة على التلوث بصفة عامة والنفايات بصفة خاصة بهدف تخفيض مستويات التلوث البيئي سوف يواجه بعض المشاكل والصعوبات التي قد تحد من إمكانية تطبيقها وبصفة خاصة في الدول النامية. ومن بين هذه المشاكل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1- الصعوبات المتعلقة بتحديد سعر الضريبة المناسب الذي يؤدي إلى تحقيق المستوى المعياري للتلوث. ولكي يتم ذلك يلزم في بداية الأمر تحديد التكلفة الخارجية للملوثات والتي تختلف من وحدة إنتاجية إلى أخرى وتظهر هنا مشكلة جديدة تتعلق باختيار نماذج التقدير الملائمة بالإضافة إلى صعوبة حصر التكاليف الخارجية وتحديد نطاقها وإيجاد أسس موضوعية لقياسها.

- 2- انخفاض الوعي الضريبي بصفة خاصة في الدول النامية ، حيث إن فرض مثل هذه الضريبة خاصة إذا كانت ذات أسعار مرتفعة سوف يخلق حافزا لدى الأفراد والمنشآت للتهرب الضريبي ، وربما قد يتم التخلص من الملوثات والنفايات بطرق غير قانونية تؤدي إلى زيادة الأضرار والمخاطر المحدقة بالبيئة.
- 3- يترتب على فرض هذه الضريبة بعض الآثار التوزيعية غير المرغوب فيها. حيث إنه يتوقع أن فرض هذه الضريبة ارتفاع أسعار المنتجات التي يقترن إنتاجها بملوثات بيئية، وقد يكون ارتفاع السعر كبيرا (أي الأمر يتوقف على قدرة الوحدات الاقتصادية على نقل عبء الضريبة وسعرها وعوامل أخرى) وغير مقبول اقتصاديا أو اجتماعيا.

الخاتمة

- استنادا إلى التحليل السابق لأدوات النظام الضريبي ودورها في مواجهة التلوث البيئي اقترح ما يلي:
- *- ضرورة أن تراعي التعديلات الضريبية المزمع إجراؤها أبعاد المشكلة البيئية على أن تتضمن تلك التعديلات نصوصا تسمح بفرض ضرائب تلوث سواء على المنتجات التي يصاحب إنتاجها ملوثات بيئية أو ضريبة على النفايات. ويمكن أن تكون أسعار تلك الضريبة منخفضة في المراحل الأولى للتطبيق، كما يمكن أن يكون سعر الضريبة موحدا على الأقل في المراحل الأولى للتطبيق لاعتبارات المواءمة في التطبيق على أن يراعي التمييز في السعر مستقبلا في مراحل قادمة للتطوير.
 - *- ربط الضرائب البيئية بأغراض وأهداف محددة مسبقا يجعل هذه الضرائب مقبولة لدى أغلب المواطنين كونهم يعلمون سلفا إلى أين ستذهب الأموال التي سيدفعونها .
 - *- إن الإصلاح الضريبي الجديد بإدخال البيئة وحساباتها في صلب النظام الضريبي ينبغي أن يحقق الشروط التالية:
- أ- أن يكون هناك تدرج في زيادة الضرائب وذلك تفاديا لحدوث أزمات اجتماعية طارئة ، ولتجنب التأثير السريع على قدرة المنتجين على المنافسة ريثما يتم التكيف مع الوضع الجديد.
 - ب- أن تكون إجراءات الإصلاح الضريبي ضمن خطة ثابتة وبعيدة المدى قد تستغرق عقودا.
 - ج- أن تكون الضريبة البيئية حيادية أي أن لا يؤثر تعديل النظام الضريبي على إجمالي الإيرادات الضريبية وإنما على توزيع العبء الضريبي.
- *- كإجراءات مساعدة للسياسة الضريبية البيئية ينبغي قيام السلطات المحلية بفرض رسوم محلية (تمارس دور الضريبة في آثارها ولكنها تختلف في إجراءات تطبيقها) على الأنشطة الملوثة للبيئة ، تكون متكاملة مع ضرائب التلوث ويجب أن تختلف هذه الرسوم من منطقة إلى أخرى ومن وحدة اقتصادية إلى أخرى فمثلا في الجمهورية العربية السورية هناك اقتراح أو توجه لمساعدة وزارة الإدارة المحلية والبيئة في سورية إلى تحميل رسم النظافة على فواتير الكهرباء الشهرية وذلك لكي تساعد النظام الضريبي الحالي من زيادة إيراداته عن طريق منع التهرب الضريبي من هذا الرسم . إن استخدام هذه الرسوم المحلية سوف يحقق الآثار الإيجابية التالية:

أ- تحقيق إيرادات مالية للسلطات المحلية يمكن تخصيصها لمعالجة المشاكل البيئية الموجودة وإدخال بعض التحسينات البيئية.

ب- تخفيض حجم الملوثات البيئية وتشجيع المؤسسات على معالجتها والحد من أضرارها سعياً لتخفيض الرسوم المدفوعة.

ج- التقليل من حدة الآثار الاختلالية عن تخصيص الموارد (السابق ذكرها) ، وهذا سيزيد من فاعلية وإيجابية ضرائب التلوث على البيئة .

*- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال استخدام الأدوات الضريبية وغير الضريبية.

*- من الحوافز الضريبية المهمة التي يتعين الاعتماد عليها والاستفادة منها ، الاستهلاك المعجل ومعونات الاستثمار حيث إن هذه الحوافز لها فاعلية خاصة في تحفيز المؤسسات على اقتناء التكنولوجيا المخفضة لمستوى التلوث البيئي والمعالجة لأضراره.

*- الدعوة إلى عقد مؤتمر علمي لمناقشة قضايا ومشاكل التلوث البيئي ، وأن يتم التركيز فيه على دور النظام الضريبي في مواجهة مشاكل البيئة وتلوثها في البلدان النامية عموماً والعربية خصوصاً .